

## 4 الفصل

# الديناميات الجديدة في إدراج الشابات وتمكينهن

يُقيّم هذا الفصل الدرجات المتفاوتة لمدى تمكين الشابات أو تعجيزهن، ومدى إدماجهن أو استبعادهن، في البلدان العربية. ويُعرض، مع وضع القوالب النمطية للتبعية جانباً، صورة تُميّز بدقة على نحو خلاق وبعزم. الظروف المتغيرة للشابة اليوم، والنضال في وجه الظلم والانتصارات عليه. ويُظهر الفصل كيف يتحدّى جيلٌ جديد من الحركات النسوية الشابة العوائق الكبيرة على نحو خلاق وبعزم.

# 1.4

## التحديات التي تواجه الشابات في البلدان العربية

” استقالتي تحذير للحكومة واحتجاج على عجزها عن تقييم احتياجات المرأة. ”

نوال السامرائي، في استقالتها من منصب وزيرة الدولة لشؤون المرأة، العراق<sup>1</sup>

الدّينية، ومن ثمّ يصعب الطعن فيها؛ والأساس القانوني لمَدُونات القواعد في معظم البلدان العربية هو الفقه الإسلامي الذي يُفترض أن يُمثلّ الشريعة، لكنه في الواقع يُمثلّ تفسيراتٍ أُتوية للشريعة. وتُقرن قوانين الأحوال الشخصية إلى حدٍ كبير وضع المرأة من حيث الرصاية والسلطة الذكورية. ويُمكن لتأطير العلاقات بين الجنسين هذا إقرار العنف المنزلي، حيث يُعدّ عنف الزوج تجاه زوجته شكلاً من التأديب. وفي بعض البلدان، يدمج قانون الأسرة الاغتصاب بالزنا أو ممارسة الجنس قبل الزواج؛ بحيث تكون المرأة عرضةً للمحاكمة بتهمة الزنا، إن لم تتمكّن من إثبات الاغتصاب.

وقد شهد العقد الماضي بعض التحسن في الحقوق القانونية للمرأة. ففي تونس والمغرب، غُذلت قوانين الأحوال الشخصية لدعم علاقات أكثر مساواة بين الجنسين، وأقرت منذ عهد قريب تعديلاتٍ تقدّمية للقوانين والمدونات في الجزائر والبحرين. إضافة إلى ذلك، فإنّ قوانين الأحوال الشخصية مؤبّرّ قاتم إلى مدى التمييز بين الجنسين، لكنّها لا تعكس بالضرورة وقائع العلاقات بين الجنسين أو المكاسب التي تُحقّقها النساء بالمناورة داخل النظام. وثمة تحدّي من النساء والرجال للقوانين والمدونات باقتراح قراءاتٍ دينية بديلة ورؤاهم الخاصة بشأن المساواة.

### التمثيل في السياسة الرسمية

تحقّقت مكاسبٌ محدودة في العقد الماضي بشأن حقوق المرأة في الانتخاب والتمثيل السياسي.<sup>8</sup> عالمياً، تبلغ نسبة النساء من أعضاء مجالس النواب الوطنية 22.2 في المئة؛ فيما كانت حصّتهن في المنطقة العربية 18.1 في المئة فقط عام 2014.<sup>9</sup> وكانت حصّة المقاعد التي تشغلها النساء في الهيئات النيابية عبر المنطقة أقلّ من 4 في المئة في سبعة بلدان: قطر (0 في المئة)، اليمن (0.3 في المئة)، عُمان (1.2 في المئة)، الكويت (1.5 في المئة)، مصر (2.0 في المئة عام 2012)، جزر القمر (3.0 في المئة)، لبنان (3.1 في المئة) (جدول الملحق 2 أ.9).<sup>10</sup>

يضمّن نظام الحصص في بلدان مثل الأردن والعراق وفلسطين وجود المرأة في المجالس التمثيلية، من البلديات إلى مجلس النواب. وصارت الجزائر، بعد تخصيص نسبة من المقاعد في عام 2012، أول بلد عربي يتجاوز هدف الـ30 في المئة لتمثيل المرأة النيابي، المطروح في منهاج عمل بيجين والتوصيات العامة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.<sup>11</sup>

لا يدلّ وجود المرأة في مجلس النواب بالضرورة على حالة متحسنة في المجال السياسي، ولم يُسهم أيضاً بالضرورة في تحقيق مكاسب في الحقوق السياسية أو حقوق المرأة بشكل عام. فالزيادات العديدة تدحض التعقيدات والشروط لدخول المرأة إلى السياسة الرسمية؛ إذ لم يُؤدّ إدخال الحصص في بعض الأماكن

تحدّي حواجز مختلفة التي عفا عليها الزمن من الحرّيات للمرأة في مجالات مثل القانون والسياسة والتعليم والعمل في عدّة بلدان عربية، حيث غالباً ما يحدث التمييز في بيئة من العنف المحتمل اجتماعياً. غير أنّ امتداد الظلم عبر البلدان العربية ودخلها، يمكن أن يختلف بشكلٍ حادّ.

### حواجز قانونية أمام المساواة

تواجه الشابات في جميع أنحاء المنطقة حواجز قانونية أمام المساواة بين الجنسين. ومن بين البلدان العربية، تعترف دساتير 15 منها صراحةً بالمساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون أو تُبرز بنوداً لمكافحة التمييز.<sup>2</sup> وكانت كلّ البلدان العربية، باستثناء الصومال والسودان قد وقّعت وصادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. مع ذلك، أدخل الموقعون العرب تحفظاتٍ كثيرةً جدّاً عن الاتفاقية، بحيث قوّضوا أهمية الاتفاقية في المنطقة. ففي الواقع، ورغم الاعتراف الدستوري بالمساواة، ليس لدى معظم البلدان العربية قوانين تحظر مباشرة التمييز بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، تُشير دساتير عدّة بصراحة إلى التزام الدولة بحماية المرأة من جميع أشكال العنف، وغالباً ما يُبطل الالتزام قانون العقوبات الذي يكون عادةً متسامحاً تجاه الذكور مرتكبي جرائم العنف بحق المرأة، الجرائم الزوجية في العنف والاعتصاب وما يُسمّى جرائم الشرف.<sup>3</sup> القوانين المتعلقة بحقوق المواطنة مهمّة لدلالاتها الرمزية والعملية: تُوفّر نظرةٍ ثاقبة إلى العلاقة بين قواعد الجنسين وبناء الهوية الوطنية. وتُظهر معظم القوانين فروقاً صارخةً بين الرجل والمرأة في الأهلية للحصول على الجنسية عبر الزواج أو من خلال ولادة الأطفال. ففي 13 بلداً عربياً، لا تسمح القوانين للأزواج الأجانب باكتساب الجنسية عبر الزواج بنساء مواطنات؛ وفي 10 بلدان، لا يمكن منح الجنسية للأطفال من خلال أمهاتهم فحسب.<sup>4</sup> وفي بعض البلدان، لا يمكن للأطفال الحصول على الجنسية من خلال أمهاتهم إلا في حالاتٍ معينة؛ مثلاً، إذا كان الأب غير معروف، أو توفّي، أو كان هناك طلاق لا رجعة فيه. ويمكن للنساء طلب الحصول على جوازات سفر دون إذن أزواجهن أو أولياء أمورهن في 12 بلداً فقط؛<sup>5</sup> فيما تتطلب بلدانٌ عديدة أن تكون المسافرات مصحوباتٍ بأولياء أمر ذكور.<sup>6</sup> تختلف قوانين الأسرة، لكنّها تنزع إلى تكريس عدم المساواة بين الجنسين بحدّها من حق المرأة في الزواج، والطلاق، والحصول على حضانة الأطفال، والوراثة. وتظلّ قوانين الأسرة أو قوانين الأحوال الشخصية مصدرًا جوهرياً لعدم المساواة الرمزية والمادية.<sup>7</sup> فقوانين الأحوال الشخصية تُجسد تحيزاً ذكورياً شرّعه المؤسسات

إلا إلى المحسوبة، بحيث عُيِّتت قريباتُ سياسيين شاغلي المقاعد. ولا تزال المرأة تعاني عدم المساواة في المعاملة والمواقف المتعالية؛ كما أنّ النساء السياسيات ما زلن لا يتمتعن بسلطة اتخاذ القرار نظرًا لهنّ الرجال. ففي العراق، على سبيل المثال، لم تشترك أي امرأة في مفاوضات للتوصل إلى حكومة توافقية بعد الانتخابات النيابية لعام 2010، ووزارة شؤون المرأة هي وزارة دولة من دون ميزانية مخصصة لها.

بالمثل، لا يؤدي دائمًا إشراك المرأة في مناصب صنع القرار إلى إجراءٍ جديدة لتعزيز المساواة. فقد لاحظ باحثون وناشطون في العراق وفلسطين، على سبيل المثال، أن نظام الحصص مكن النساء في أحزابٍ دينية محافظة من دخول مجلس النواب، حيث غالبًا ما يدعمن قوانين ولوائح تُقوّض حقوق المرأة.<sup>12</sup>

## التعليم

تحسّنت إمكانية حصول الشابات على التعليم بشكلٍ كبير، إذ وفّرت البلدان العربية هذه الإمكانية في التعليم العام والمجاني لمعظم الفتيات والفتيان (الشكل 1.4). فباستثناء التعليم العالي، يتسّع التحصيل العلمي بين النساء منذ عام 1970؛ حيث بلغ عدد المسجلين في التعليم الابتدائي في المناطق النامية 90 في المئة عام 2010، مرتفعًا من 82 في المئة عام 1999.<sup>13</sup> وفي عام 2013، بلغ صافي التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي ما يقرب من 83 في المئة في المنطقة، مقابل المتوسط العالمي البالغ 88.3 في المئة؛ كما بلغت نسبة التحاق الإناث إلى الذكور بالتعليم الابتدائي في المنطقة 96 إلى كل 100 عام 2013، مقابل 98.3 إلى كل 100 في جميع أنحاء العالم.<sup>14</sup> وفيما ترتفع معدّلات الإمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب، تتقلّص الفجوات بين الجنسين. ففي عام 1990، كانت نسبة الإمام بالقراءة والكتابة بين الشابات 90 مقابل 100 بين الشبان؛ وبحلول عام 2010، ضاقت النسبة إلى 95 بين النساء مقابل كل 100 بين الرجال.<sup>15</sup>

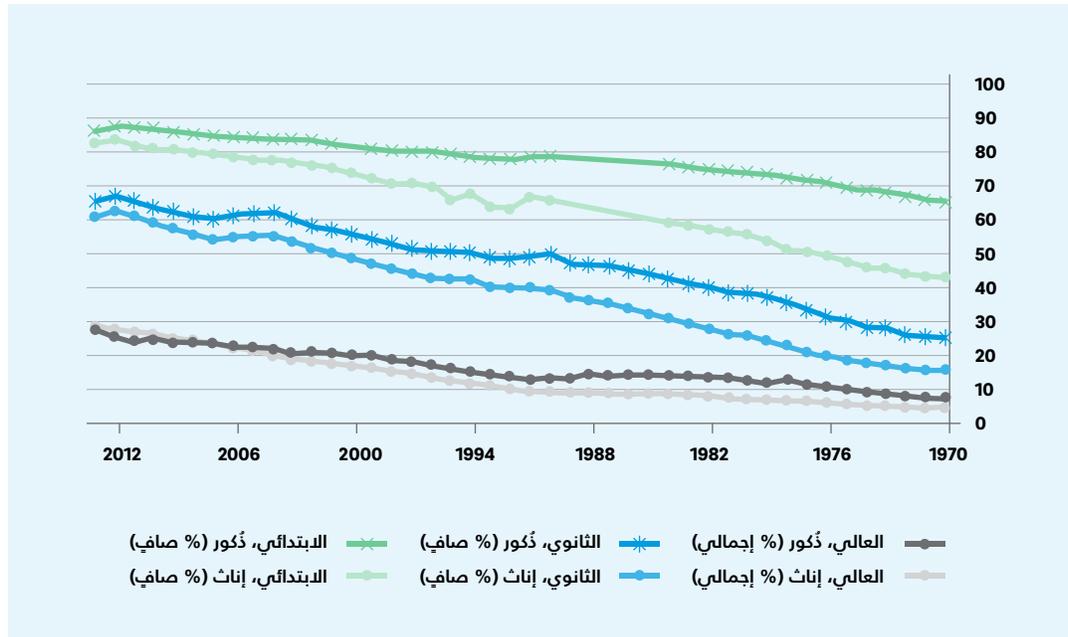
يختلف إمكان حصول الشباب على التعليم بحسب البلد. ففي عام 2011، تراوح عدد الطفلات في سن المدرسة الابتدائية اللواتي كنّ خارج المدرسة بين نحو 2,500 في قطر وسورية وأكثر من 597 ألفًا في اليمن، بينما تراوحت الأرقام المقابلة للأطفال الذكور بين نحو 2,200 في عُمان وقطر و352 ألفًا في اليمن. في بعض البلدان، خصوصًا في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تتعدّى مشاركة الشابات في التعليم بسرعة مشاركة الشبان.<sup>16</sup> ولدى قطر والإمارات العربية المتحدة أعلى نسب التحاق الإناث إلى الذكور بالجامعات في العالم. فحتّى بين الأسر المحافظة للغاية، غالبًا ما يُشجّع التحصيل العلمي للشابات ويحظى بالتقدير.

في حالات النزاع أو الفقر، تنخفض الفرص التعليمية للشابات إلى حدٍ كبير. وإمكان حصول الشابات على التعليم أقل في المجتمعات الريفية والبدوية منه في المناطق الحضرية؛ ويعود السبب في بعض الحالات إلى صعوبات النقل.<sup>17</sup> وغالبًا ما يكون للفقر والنزاع والإقامة في الريف تأثير مائل في تعليم الشبان. وغالبًا ما تتقاطع هذه العوامل سلبًا مع خصائص ما تواجهه النساء من حيث النوع الاجتماعي، مثل ارتفاع معدّل انتشار الزواج المبكر في اليمن، أو في أدوار الشابات لتقديم الرعاية المرهقة عندما تتعطل الأسر بسبب الحرب، كما هي الحال في سورية والعراق. ومن بين هؤلاء النساء اللواتي لديهنّ إمكانية الحصول على التعليم، تكون جودة التعليم في بعض الأحيان مشكّلة. على سبيل المثال، يُمكن لتركيز الشابات على تخصصاتٍ تنحصر في العادة تقريبًا بالنساء، مثل تقديم الرعاية وخدماتٍ معيّنة، تضيق فرص المرأة في المستقبل باستبعادهنّ من توظيف أفضل دخلًا في مَحمياتٍ مهنيةٍ مفترضة للذكور (الإطار 1.4).

## التوظيف

في السنوات الـ30 الماضية، اتّسم الوضع الاقتصادي بظاهرتين متزايدتين ساهمتا في تأنيث الفقر.<sup>18</sup> الأولى هي الانتقال من تنمية

## الشكل 1.4 التحصيل العلمي للإناث والذكور في المنطقة العربية، 1970-2013



المصدر: World Bank 2015b.

## البطار 1.4 أسيل الغوزي: إلغاء سياسة القبول التمييزية في جامعة الكويت

في 25 آذار/مارس 2012، أعلنت المحكمة الإدارية في الكويت حكماً لصالح طالبة في جامعة الكويت هو الأول من نوعه في البلاد. وأُتبع الحكم في 6 حزيران/يونيو من تلك السنة بثلاثة أحكام مماثلة لصالح ثلاث طالبات أخريات. وقد منعت الأحكام الجامعة من رفض قبول طالبات في بعض الأقسام بسبب سياسات القبول المعتمدة لدى الجامعة فحسب. رفعت مجموعة من الطالبات دعوى على الجامعة لعدم قبولها طالباتهن لدخول قسم الطب البشري رغم حصولهن على معدلات أعلى من الطلاب الذكور الذين قبلوا. وقد سبق أن الطالبات تخرجن في الثانويات بمرتبة الشرف وأنهين السنة الأكاديمية الأولى في مركز العلوم الطبية بامتياز. إتّعت جامعة الكويت لسنوات عدّة سياسة قبول في بعض الأقسام، بينها الطب البشري، تُميّز بين الطلاب والطالبات؛

ملحوظة: أسيل الغوزي، باحثة زائرة، مركز الدراسات العربية المعاصرة، جامعة جورج تاون، واشنطن العاصمة؛ وأستاذة مساعدة، جامعة الكويت؛ ونائبة سابقة في المجلس النيابي (مجلس الأمة) الكويتي.

### العنف القائم على النوع الاجتماعي

يؤثر العنف القائم على نوع الجنس في النساء في جميع أنحاء المنطقة، وتؤثر بعض أشكاله - مثل «جرائم الشرف» ونشويه الأعضاء التناسلية للإناث - في الشابات على وجه الخصوص؛ كما تؤثر المسمّاة جرائم الشرف أو قتل النساء في الشابات بمعدلات أعلى من النساء الأكبر سناً. ففي الأردن، على سبيل المثال، تقلّ أعمار 81 في المئة من الضحايا عن 30 عاماً؛ فيما تُكوّن الضحايا في سن 19-24 عاماً كبرى الفئات الفرعية.<sup>20</sup> وتتعلّق الممارسة الخطرة لنشويه الأعضاء التناسلية للإناث، على نحو خاص، بالشابات. ومع أنها تُجرى عادةً في سنّ الطفولة، لكنّها تتشابه مع أفكار العفة الجنسية وتوقّعات الزواج التي تُؤثّر خصوصاً في الشابات. وقد وضعت بعض البلدان العربية قوانين بشأن العنف القائم على نوع الجنس، مثل قانون 2014 ضدّ العنف الأسري في لبنان وقانون 2008 للحماية من العنف الزوجي في الأردن؛ كما توجد مستودات قوانين بشأن العنف القائم على نوع الجنس، وقوانين بخصوص التحرش الجنسي، في تونس والجزائر ومصر والمغرب.<sup>21</sup> لكنّ هذه القوانين لم تُقرّ بعد، ناهيك عن إنفاذها. ومع أنّ الإيذاء البدني ممنوع قانوناً على العموم، لا يُقرّ أيّ بلد عربي صراحةً بأنّ الاغتصاب الزوجي جريمة؛ ونادراً ما تكون هناك حماية خاصة من العنف الأسري. وفي حين أنّ القوانين التي تُتيح للمغتصبين الإفلات من العقاب إذا تزوّجوا ضحاياهم أُلغيت في المغرب عام 2014، غير أنّها لا تزال سارية في بلدان عربية مختلفة، كما الحال في أجزاء أخرى من العالم.<sup>22</sup>

ترتبط كلّ أشكال العنف هذه بالحرمان، والفقير، وانعدام الأمن الشخصي؛ وعادةً ما يرتبط الفقر والعيش في الرّيف بنشويه الأعضاء التناسلية للإناث.<sup>23</sup> على نحو مماثل، ليست النساء ضحايا ما يُسمّى جرائم الشرف في معظمهنّ شابات فحسب، وإنّما أيضاً من عائلات فقيرة. وتكشف دراسة في الأردن عن ارتباط قوي بين الفقر و«جرائم الشرف»، في أوساط الضحايا والمركّبين على السواء.<sup>24</sup> ويمكن لانعدام الأمن البدني والاقتصادي الناجم عن نزاع أن يكون محدّداً

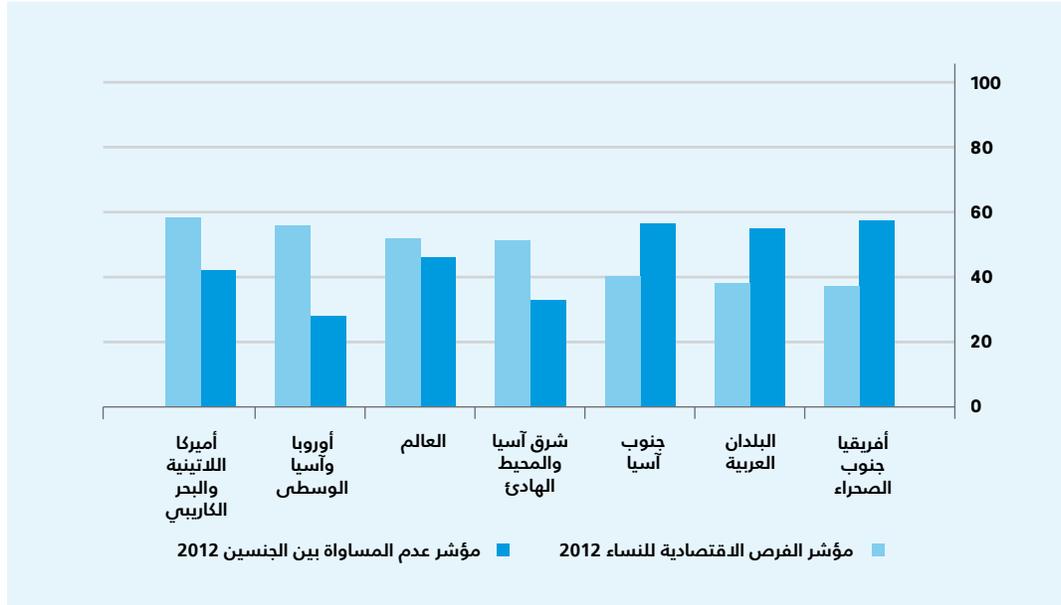
تقودها الدولة إلى اقتصاديات السوق محدّثة رافقها تقسيم دولي للعمل يعتمد على عمالة نسائية متدنية الأجر. الثانية هي الظهور المؤقت لوظائف منزلية عارضة، بدوام جزئي، جنباً إلى جنب مع تراجع دولة الرفاه في البلدان النامية.<sup>19</sup> وقد أدت الخصخصة وإعادة الهيكلة في أماكن عديدة - وبخاصة في تونس ومصر والمغرب - إلى تسريحات عمالية أثرت في النساء نسبياً أكثر من الرجال. هكذا، يجب على الشابات في البلدان العربية، مثل قريناتهن في أيّ مكان آخر، أن يكدحن على نحو غير متناسب للعثور على عمالة ذات معنى، ومُرضية، وبأجور مناسبة، خصوصاً في أولى وظائفهن بعد الجامعة.

في السنوات الأخيرة، ارتفعت نسبة النساء اللواتي يعملن خارج المنزل في جميع البلدان العربية، لكنّ خصوصاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث استقادت المرأة من سياسات حكومية تسعى إلى إضفاء الصبغة الوطنية على قوة العمل وتخفيض البطالة. وتعمل النساء أساساً في القطاع العام؛ كما في الأردن، على سبيل المثال، حيث تصل مناصبهنّ إلى 82 في المئة.

وتواجه الموظفات تحديات في المنطقة تشبه تلك التي يواجهها في أماكن أخرى. فغالباً ما يتلقين أجوراً أقلّ من الرجال في فرص العمل نفسها، ويجب أن يتحمّلن العبء المزدوج للتوظيف والعمل المنزلي، وغالباً ما يجب عليهنّ النضال ليؤخّذن على محمل الجدّ أو للحصول على مواقع اتخاذ قرارات في مكان العمل؛ كما تُضطرّ شابات كثيرات إلى مواجهة التحيز والتحرش في مكان العمل، إذ ليست لدى أيّ بلد عربي تشريعات تحظر التحرش الجنسي في أماكن العمل. وتواجه الشابات في البلدان العربية أسوأ جميع النساء، تمييزاً في القوانين بشأن المعاشات التقاعدية والمكافآت لاعتبار الرجال مُعيلي الأُسَر.

تُظهر الإحصائيات على مستوى عالمي أنه كلما ارتفع معدّل المساواة بين الجنسين ازدادت إمكانية وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية؛ أيّ ازداد عدد النساء المستقلات مالياً. وفي البلدان العربية، تتوافق المعدلات العالية لعدم المساواة بين الجنسين مع افتقار إلى الفرص الاقتصادية بين النساء (الشكل 2.4).

## الشكل 2.4 عدم المساواة بين الجنسين والفرص الاقتصادية



المصدر: UNDP 2013؛ مؤسّر الفرص الاقتصادية للنساء؛ احتسابات إقليمية مبنية على بيانات EIU 2012 التابعة لمجلة «ذي إيكونوميست». ملحوظة: يُحسب مؤسّر عدم المساواة بين الجنسين بمقياس 0-1، حيث تُشير النتائج الأعلى إلى موقف أكثر مناصرة للنوع الاجتماعي. هنا، تُضرب نتائج المؤسّر بـ100 لتسهيل المقارنة. ويُحسب مؤسّر الفرص الاقتصادية للنساء بمقياس 0-100، حيث تُشير القيم الأعلى إلى فرص اقتصادية أفضل.

فتغيير الأزياء في الملابس شائع في ثقافة الشباب العالمية؛ لكن مثل هذه التغيرات، في مجتمعات تلتزم المُسنّات معايير صارمة في اللباس، تفصل الشابات بوضوح وتساعد على استهدافهنّ بالاستهجان. ويضع موقف الشابات الديموغرافي، في شريحة شبابية كبيرة توّجّل الزواج، حياتهنّ الجنسية تحت تدقيق خاص.

بارزاً في الزواج المبكر أو الأقلّ مُواتاة للشابات (أنظر الفصل 6)، وتعاني الشابات في حالات النزاع معدّلات من العنف القائم على نوع الجنس أكثر ارتفاعاً؛ وتكون هذه المعدّلات عادة أعلى من ذلك إذا كانت النساء أيضاً منتميات إلى أقلية أو مجموعة مهمّشة. وليست هناك طبقة من المجتمع في مأمن من العنف القائم على أساس نوع الجنس؛ لكن القدرة على التماس الإنصاف القضائي أو العلاج الطبي أو فرصة الحصول على خدمات هرباً من العنف القائم على نوع الجنس تعتمد بشكل كبير على مكانة المرأة اجتماعياً وإمكان وصولها إلى موارد اقتصادية (الإطار 2.4).

### آثار المحافظة الاجتماعية والسياسية

## 2.4 الأسرة، والزواج، والحقوق الإنجابية

تكوّن القوى الاجتماعية والسياسية تحالفاً جامداً ومرتصداً ضدّ تمكين الشابات في البلدان العربية. ويُهجّج نوعهنّ الاجتماعي ليست جديدة في المنطقة، لكنها تزدهر الآن في أوقات غير مستقرة؛ كما تُعزّي نشرها عبر الحدود تقنيات إعلامية جديدة. وغالباً ما تشمل هذه القوى، دينية كانت أم علمانية، رفضاً للتغريب وترويج ثقافة وطنية أو إقليمية، تكون بمعظمها دينية. وفيما تُوسّع هذه القوى قاعدة سلطتها السياسية، فإنها تُنظّم على نحو أوثق تحركات النساء وسلوكهنّ ولباسهنّ، وتقيّد خياراتهنّ. وتُروّج الأحزاب الإسلامية المحافظة أيديولوجية معيارية ومميّزة بين الجنسين، وتعامل النساء على أنهنّ قاصرات قانونياً وتُصرّ على أنّ أجساد النساء يجب أن تُستّر كلياً.

### أنماط أُسريّة متغيرة

تشهد الأسرة تغيرات بارزة في بلدان عديدة؛ حيث واجهت الحقائق الواقعة للأبوية والأسرة في عقود حديثة العهد تناقضات وتحديات مرتبطة بتطور اقتصادي، وتحولات ديمغرافية، وإصلاحات قانونية، وتحصيل تعليمي متزايد للمرأة.<sup>26</sup> فمعدّلات الخصوبة المتراجعة، والتغيرات في بنية الأسرة، والنشاطات الواسعة النطاق لحقوق

المجتمع الأبوي قمعٍ للشابات لأسباب النوع الاجتماعي والعمر على حدٍ سواء لأنه لا يُؤاثر الرجال فحسب، بل يُؤاثر أيضاً النضج والأقدمية.<sup>25</sup> ومن طبيعة الشابات، بسبب استخدامهنّ وسائل الإعلام الاجتماعية، أن يكنّ أفضل اتصالاً على نطاق عالمي من النساء الأكبر سناً، لكنّ هذا يمكن أن يُؤدّي إلى إتهامهنّ بالابتعاد عن جيل أبائهنّ وبأنهنّ أصبحنّ أكثر انفتاحاً على الغرب (مُتقرّجات).

## البطار 2.4 هيباق عثمان: بناتٌ في النزاع

يجعل عدم الاستقرار والانهيار في القانون والنظام اللذان يصاحبان النزاع، البنات والشابات على نحو خاص عرضة للعنف القائم على نوع الجنس. ويُعرض الفشل في حمايتهن جيلاً كاملاً للضرر، وإحباط أحلامهن، ودفعهن إلى إعادة التفكير في مستقبلهن. في آذار/مارس 2015، نكر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن تنظيم 'داعش' عرضَ الزبديّات في العراق إلى عنف جنسي قد يرقى إلى جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية، وأن «الوعد بالوصول الجنسي إلى النساء والبنات استخدم في مواد «داعش» الدعاية كجزء من استراتيجيتها لتوظيفها»<sup>1</sup>. واعتُصبت بناتٌ لم يكن عمر أكبر من 6 سنوات على أيدي خاطفيهن الذين اعتبروهن «غنائم حرب»<sup>2</sup>. وقد «فُحصن... لنتقييم جمالهن» قبل استعبادهن، أو المتاجرة بهن، وبيعهن لمقاتلين<sup>3</sup>.

العنف الجنسي في حالات النزاع، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، «شائع على نحو لا يُطاق»<sup>4</sup>. ولربما تكون مثل هذه الفظائع أكثر الأمثلة حدة على الصدمات التي تُواجهها الفتيات والشابات في حالات النزاع، لكن هناك أيضاً مخاطر مزمنة مهمة على حدٍ سواء. ففرارُ الشابات من النزاع لا يعني أنهن آمنات؛ حيثُ النزوح ما زال يتركهن في خطر كبير من العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب والزواج القسري. وتجد هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن كثرةً من المشاكل المتعلقة بنوع الجنس التي تُواجهها الشابات والفتيات السوريات المهجرات تنبع من قيم ثقافية تمنعهن من مغادرة المنزل غير مرافقات. ولهذا تأتيرٌ مدمرٌ في قدرتهن على الوصول إلى خدمات أساسية ومخصصة في حَضَمَ أزمة إنسانية، عندما يكون للطبيعة التراكمية لهذه العقبات تأثيرٌ أكبر حتى أكثر من ذلك. وتجد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن نسبة زواج طفلات اللاجئين السوريين في الأردن ارتفعت من 12 في المئة عام 2011 إلى 32 في المئة في الربع الأول من عام 2014. وكانت عرائس الأطفال السوريات أيضاً أكثر احتمالاً إلى حدٍ كبير من نظيرتهن في المجتمعات العراقية والأردنية والفلسطينية للزواج من رجالٍ أكبر منهنّ بـ15 عاماً أو أكثر. والحصول على علاجٍ صحيٍّ بدنيٍّ وعقليٍّ لمثل هذه الصدمة

ملحوظة: هيباق عثمان هي المؤسّسة والرئيسة التنفيذية لمنظمة الكرامة، <http://www.el-karama.org/>.

.UN News Centre 2015 .1

.UNHRC 2015, p. 9 .2

.UNHRC 2015, p. 9 .3

.UNICEF n.d .4

.UNDP 2015, p. 4 .5

.UNDP 2015, p. 5 .6

المرأة، وردّة محافظة، كلها علاماتٌ على التشكيك في الأبوية في البلدان العربية<sup>27</sup>. مع ذلك، يظل الزواج مؤسّسة متكاملة في المجتمعات العربية. وكما في معظم البلدان، تُوقّر مؤسّسات الدولة وقوانينها الزواج، وتُعرّز مركزيته في النسيج الاجتماعي. غير أن بروز فئة اجتماعية جديدة، أي فئة العازبين، خاصية مهمة للتغيرات في الأسرة؛ حيث ارتفع متوسط عمر الزواج الأول بين النساء: كان 18 عاماً قبل نصف قرن، وبلغ الآن نحو 25 (جدول الملحق 2 أ.10). ويوجد المتوسّط الأعلى في ليبيا (31 عاماً)، في حين أن السعودية والعراق وفلسطين في الطرف الآخر للمقياس (20 عاماً)<sup>28</sup>. أحد العوامل الرئيسية التي تُفسّر التغيرات في سن الزواج هو تحصيلُ الشابات العلمي الأعلى. فليكي تتابع الشابات المتعلّمات دراساتهن، يختار العديد منهن تأخير الزواج إلى ما بعد التخرّج. وتزايدُ الشابات غير المتزوجات واضحٌ حتى في البلدان الغنية بالنفط، المعروفة بمعاييرها المحافظة من حيث النوع الجنساني؛ إذ يبلغ متوسط سن زواج النساء في قطر والإمارات العربية المتحدة 25 عاماً، لكنه

يبلغ 20 عامًا في السعودية (جدول الملحق 2 أ.10). ويرتبط الاتجاه العام لتأخر الزواج ارتباطاً وثيقاً أيضاً بالأزمات الاقتصادية وارتفاع مستويات البطالة، خصوصاً بين الشبان؛ لأن الرجال عادةً يتحملون العبء المالي للزواج. وقد أصبح تأسيس بيتٍ لأسرةٍ جديدة صعباً على نحوٍ متزايد في المناخ الاقتصادي الحالي.<sup>29</sup>

لم ترتفع سنُّ الزواج الأول في معظم أفقر الاقتصادات وأكثرها ريفيّة بقدر ارتفاعها في أماكن أخرى.<sup>30</sup> وتنتج مقارناتٌ قائمة على المتوسط لهذا المؤشر في خلفياتٍ ريفية وحضرية داخل البلدان تفاوتت صغيرة إلى حدٍ يُثير الدهشة. غير أن دراساتٍ تقيس الزواج المبكر تحديداً (تحت 18 سنة) تكشف أن مثل هذه الزيجات غالباً ما تحدث في خلفياتٍ ريفية وفقيرة، حيث يكون النزاع والافتقار إلى التعليم محددين قويين أيضاً.<sup>31</sup>

لا تزال سنُّ الزواج القانوني دون 18 سنة في نصف بلدان المنطقة تقريباً (جدول الملحق 2 أ.11). أضف إلى ذلك، أن المرأة في معظم بلدان المنطقة تحتاج إلى ولي أمر (وكيل) لتتزوج؛ أي لا يُسمح للنساء بالزواج من دون إذن من آبائهن، أو إخوانهن الكبار، أو أعمامهن. وقد أحدث النشاط المطالب بحقوق المرأة بعض أوجه التقدم المشجعة. فالمدونة (قانون الأسرة) المعدلة في المغرب عام 2004 وضعت حداً أدنى لسن الزواج بين الرجال والنساء على السواء بـ18 عاماً؛<sup>32</sup> وحملة الأردن بشأن مسألة سن الزواج وإصلاحات قانون الأسرة الأردنية لعام 2010 هدفتا أيضاً إلى رفع سن الزواج بين الشابات. (مع ذلك، لا يزال القانون في الأردن يُوفر للقضاة حقَّ تقييم حالاتٍ خاصة والحكم وفقاً لذلك. والحالات الخاصة ليست محددة في القانون، ولذلك، فإن النتيجة العكسية لعملية الإصلاح إمكانُ تزويج الفتاة في أيِّ عُمر).<sup>33</sup>

### حقوق الإنجاب والزواج معياراً

تتميز الصحة الجنسية والإنجابية للشبان والشابات بالافتقار إلى إمكان الحصول على المعلومات. فمنهج التعليم الجنسي نادرة، ونادراً ما يُقرّ مقدّمو الخدمات الصحية بحاجة الشباب في هذا المجال من الصحة أو يجعلون الشباب مرحباً بهم، خصوصاً إذا لم يكونوا متزوجين. وباستثناء تونس، التي بذلت الجهد الأكثر جدية في إنشاء برنامج وطني لمعالجة الصحة الجنسية والإنجابية للشباب، فإن مثل هذه الخدمات محدودة (فلسطين ومصر والمغرب) أو غير موجودة في معظم البلدان العربية.<sup>34</sup>

وقد أُفيد أيضاً عن أشكال غير مستقرة للزواج، مثل الزيجات المؤقتة التي تُمارس بأسماءٍ مختلفة. وتُظهر الدراسات القليلة التي أُجريت على هذه الأشكال من الزواج أنها تحابي الرجال، وأن النساء يُحرمن من معظم الحقوق الزوجية.<sup>35</sup>

في البلدان العربية، تستخدم 4 من 10 نساءً متزوجات في سن الإنجاب موانع الحمل الحديثة، بالمغايرة مع 6 نساء في المناطق النامية وكذلك عالمياً (الجدول 1.4).<sup>36</sup> والحمل غير المرغوب فيه شائعٌ كثيراً، وبخاصة في البلدان الأفقر مثل السودان والصومال واليمن. ويوجد في هذه البلدان الثلاثة أدنى استخدام لموانع الحمل

(مثلاً، نسبة مئوية من متزوجات في أعمار 15-49 يستخدمن موانع الحمل)، كما تبلغ نسبة وفيات الأمومة/النفاس فيها 77 في المئة من مجموع المنطقة.<sup>37</sup>

يصعب الحصول على بياناتٍ عن الحمل غير المرغوب فيه، والإنجاسات، والعداوى المنقولة جنسياً، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.<sup>38</sup> فالعلاقة الجنسية للمرأة والحمل قبل الزواج أو خارج إطار الزواج من المواضيع المحظورة عموماً. وتتعكس الوصمة في كيفية مقارنة الحكومات للأطفال المولودين خارج نطاق الزواج. ففي بعض البلدان، لا يمكن

للأمهات غير المتزوجات تسجيل أطفالهن، فيما لأطفال الآباء غير المتزوجين حقوقٌ محدودة لنيل الجنسية. والخيارات الفعلية للشابات اللواتي يحملن واستراتيجياتهن لمواجهة الأمر، تتباين إلى حدٍ كبير؛ اعتماداً على بيئتهن الاجتماعية والقانونية.

والعاملان الرئيسيان في العديد من حالات الحمل غير المرغوب فيه هما الافتقار إلى المعلومات وعدم إمكان الحصول على خدمات الرعاية الصحية بين الفقيرات وغير المتعلّقات. ففي المغرب، من بين 78 في المئة من المتزوجات اللواتي يُصلن تجنّب الحمل، تستخدم 67 في المئة منهن وسائل ممانعة للحمل، ولا تستخدمها 11 في المئة. وليس هناك سبيلٌ لحصول هؤلاء الـ 11 في المئة على وسيلة لمنع الحمل، وهي حاجة غير مستوفاة تعلق نسبتها عادةً في الخمس الأفقر وبين النساء ذوات التعليم الأقل (جدول الملحق 2 أ.12).<sup>39</sup>

والإجهاض غير المأمون هو أحد العواقب المضرة جداً للحمل غير المقصود، وبخاصة حيث تواجه النساء عوائق قانونية أمام الحصول على إجهاض مأمون، أي في معظم البلدان العربية. فالإجهاض غير قانوني إلا لإنقاذ حياة المرأة في 13 بلداً عربياً، وقانوني لإنقاذ حياة المرأة أو المحافظة على صحتها البدنية والعقلية في 8 بلدان؛<sup>40</sup> ولا يتاح قانونياً دون قيود إلا في تونس.<sup>41</sup> فوقفا لمنظمة الصحة العالمية، أُجري ما يقرب من مليون إجهاض غير مأمون سنة 2008 في بلدان شمال أفريقيا وحدها.<sup>42</sup> وتؤدي مضاعفات هذه الإجهاضات إلى 12 في المئة من وفيات النفاس في تلك المنطقة الفرعية. ويضع عدم توفر الإجهاض القانوني ثقل الدولة خلف التناظر القائم بين الزواج المتأخر والحظر الاجتماعي على النشاط الجنسي قبل الزواج؛ ويُلاحظ هذا الانعكاس على وجه الخصوص في بلدان مثل لبنان وليبيا، حيث الأعمار الأعلى للزواج تجتمع مع أشدّ المواقف صرامة من الإجهاض.

في البلدان حيث الإجهاض غير قانوني، يُرجح أن يؤدي إلى نتائج مختلفة اعتماداً على من هن النساء وأين يعشن. وبالفعل، يمكن أن تكون منزلة الشابة الاجتماعية والاقتصادية هامة من حيث إذا كان الإجهاض قانونياً أم لا. وداخل كل بلد، يُضيف مستوى تقديم الخدمة والطبقة الاجتماعية والثروة عنصر تفاضل في الخيارات المتاحة لغير المتزوجات. فلدى امرأة من الطبقة المتوسطة ومقيمة في مدينة، حيث يمكن شراء علاج الإجهاض غير القانوني بسهولة، خيارات أكثر من تلك المتاحة لامرأة فقيرة في بيئة ريفية حيث الإجهاض قانوني لكن يتعدّر الحصول على الخدمات جغرافياً ومالياً. وبينما يُرجح أن تلجأ الشابات الساعيات إلى إنهاء الحمل، في القاهرة، إلى العقاقير التي يسهل الحصول عليها نسبياً ومن المأمون استخدامها، فمن المرجح أن تعتمد النساء في مناطق ريفية على وسائل مختلفة. ففي إحدى المناطق الريفية من صعيد مصر، سعت 92 في المئة من النساء اللواتي خضعن للإجهاض إلى خدمات صديقة أو جارة أو قابلة تقليدية للقيام بالإجراءات.<sup>43</sup>

### تجاوز الانتظار الشبابي في بيت الوالدين

يُنتج اعتبار النساء أفراداً مُعالين في إطار أسرةٍ مثابثة بناتٍ، وأخوات، وزوجاتٍ بعد ذلك، احتكاكاتٍ خصوصاً بين الشابات غير المتزوجات اللواتي يُقيد حرياتهن أعضاء في الأسرة فيما يتقدّم في السن ويواصلن العيش في البيت الوالدي. وترسم العوامل الاجتماعية والاقتصادية كيفية إيجاد الشابات شركاء الزواج، حتى إذا كانت الوقائع مختلفة إلى حدٍ ما لأسباب أخرى. والفكرة بأن التعليم العالي غير ملائم للنساء، وبخاصة إذا ما تطلّب عيشهن بعيداً عن البيت، عقبة في بعض الخلفيات، لا سيما في الطبقة الأدنى ومناطق الضواحي.

## الجدول 1.4 السكان ومؤشرات الصحة الإيجابية لبلدان عربية مختارة

مخاطر وفاة الأم في العمر (1 في:)	النسبة المئوية للمتزوجات في سن 49-15 يستخدمن مواعيد الحمل		إجمالي معدل الخصوبة	النسبة المئوية للمتزوجات حالياً في سن 20-24 سنة	تعداد البنات في سن 15-49			البلد
	طريقة حديثة	أي طريقة			التغير (في المئة)	في المليون		
						2014	2025	
490	58	60	2.7	53	18.2	25.2	21.3	مصر
310	33	51	3.91	53	35.6	11.7	8.6	العراق
470	42	59	3.12	36	11.2	2.2	2.0	الأردن
2,100	34	58	1.49	19	-5.4	1.4	1.4	لبنان
620	20	42	2.26	15	10.9	2.0	1.8	ليبيا
400	57	67	2.71	37	2.6	9.5	9.2	المغرب
330	40	53	6.36	40	43.3	3.4	2.4	فلسطين <sup>أ</sup>
16	1	15	3.88	60	33.5	1.5	1.1	الصومال
31	6	9	4.28	58	33.4	12.6	9.4	السودان <sup>ب</sup>
460	33	47	2.88	42	34.0	7.5	5.6	سورية
860	53	63	1.97	14	0.7	3.1	3.1	تونس
90	13	23	3.83	57	35.8	8.5	6.3	اليمن
...	40	46	3.23	41	19.3	114.4	95.9	الإجمالي الإقليمي <sup>ج</sup>

المصدر: UN DESA 2009; 2013c; 2014; Haub and Caneda 2011; WHO 2012; Iraq Central Organization for Statistics & Information Technology and Kurdistan Regional Statistics Office 2007; and special tabulations by PAPFAM

ملحوظة: ... = البيانات غير متوفرة. معدل الخصوبة الكلي هو متوسط عدد الأطفال الذين ستلد لهم امرأة إذا ظلت معدلات الخصوبة الحالية في سن معينة مستمرة طوال سنواتها الإنجابية. «أي طريقة» تشمل أساليب حديثة وتقليدية. وتشمل الأساليب التقليدية امتناعاً دورياً عن الجنس، والعزل، ورضاعة طبيعية مطوّلة، ووسائل شعبية؛ فيما تشمل الأساليب الحديثة التعقيم، واللولب، وحبوب منع الحمل، وموانع الحمل بالحقن، وموانع الحمل بالفرس تحت الجلد، والعازل الذكري، والرغوة/الهلام، والحجاب العازل الأنثوي.

أ. تشير بيانات فلسطين إلى السكان العرب في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

ب. تشير بيانات السكان إلى السودان اليوم (يُقدّر العدد بنحو 80 في المئة من إجمالي سكان السودان وجنوب السودان)؛ وتشير البيانات الأخرى إلى السودان وجنوب السودان (أي قبل الانفصال).

ج. يشمل الإجمالي الإقليمي جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية وعددها 22؛ البلدان غير المدرجة هي الإمارات، والبحرين، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والسعودية، وعمان، وقطر، وموريتانيا.

وفي حين تُخفّض بعض الحريات في مرحلة الانتظار الشبابي (waithood)، تزداد حريات أخرى مثل القدرة على متابعة الأنشطة التعليمية والاجتماعية من دون القلق بشأن دعم الذات مالياً. والأسرة أيضاً مصدر رئيسي للدعم العاطفي والاجتماعي للعديد من الشابات؛ ويمكن أن يكون ذلك مهماً على وجه الخصوص للشابات في مجموعات مهاجرة أو من الأقليات اللواتي يتعرّضن للاضطهاد بسبب اعتبارات غير النوع الاجتماعي. في هذه الحالة، يمكن أن تُمثّل الأسرة ملاذاً من التمييز في العالم الخارجي. وقد عززت الأوضاع العنيفة الكثيرة تحت الاحتلال الإسرائيلي أوتوية فلسطينية (محدثة) شديدة الإيذاء للنساء.<sup>44</sup> غير أن دراسة أجريت عن تجارب فلسطينيات يلدن في القدس الشرقية المحتلة تُظهر أن الأزواج وأفراد الأسرة هم الدعم الأهم للشابات في الأوقات الصعبة.<sup>45</sup> ويمكن للأوضاع التي تشهد نزاعات أن تُقوي المجتمع الأبوي، فيما تُقوي أيضاً اعتماد الشابات على أفراد الأسرة وتقديرهم.

# 3.4

## الشابات يتعبّان في عالمٍ تسوده العولمة

إسلامي أو داعمٌ لها، برزت حركاتٌ نسويةٌ إسلامية. وتركز الجماعاتُ التي تنتهج هذا النهج على التحول الجذري للفقهِ الإسلامي، أو تستخدم الحججَ الإسلامية بخلاف ذلك لتحديّ انعدام المساواة بين الجنسين. تشمل الأمثلة على مثل هذه الجماعات حركاتٌ تُركِّز على تحديّ قوانين قِوامة الذكور، أو تستخدم النصوصَ الدينيّة لتحديّ العنف الأسري. وتجمع جهاتٌ ناشطةٌ كثيرة في حقوق المرأة، مثل حركة «مساواة» العابرة للحدود الوطنية، بين النهجِ الدينيّة مع إطارٍ دولي لحقوق الإنسان، مقدّمةً الحجّة على أن الاتيين متوافقان (الإطار 3.4). وتغيّر جماعاتٌ أخرى إطارها براغماتيًّا بحسب القضية المعنية أو السلطة التي يُحشد تأييدها. وتتبع مبادراتٌ عديدة في المنطقة نهجًا علمانيًّا عبر طيفٍ واسع من الاتجاهات السياسية.

### عقباتٌ أمام تعبئة النساء

إحدى العقبات التي يواجهها العاملون على التعبئة للمساواة بين الجنسين هي الشكُّ الذي غالبًا ما تُقابل به هذه المجموعات، وأحد أسبابه هو تاريخ «الحركة النسوية التي ترعاها الدولة» داخل البلدان العربية. فقد أدت جهودُ بناء الدولة وتحديثها في العديد من البلدان العربية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين إلى سياساتٍ تحض على تعليم المرأة ودخولها مكان العمل إلى جانب الرجال. تاليًا، ولتوطيد سلطة الدولة، أدخلت الاتحاداتُ النسوية في الأحزاب الحاكمة؛ ولذا يُواصل ربطُ الحركة النسوية بماضٍ استبدادي، والافتقار إلى الاستقلالية عن الطبقة السياسية الحاكمة. وعزز إضفاء صفة المنظمات غير الحكومية على حركة المرأة في العقدين الماضيين أو نحو ذلك الشكوك أيضًا في تعبئة النساء. وساعد الحضورُ الوازن لمُؤلّفين دوليين على خلق رأيٍ ضارٍ بأن المجموعات النسوية «زائفة» بالنسبة إلى الثقافة المحليّة، أو «عميلة للغرب».

ثمّة عقبةٌ رئيسية أخرى أمام التنظيم السياسي للنساء هي السمّة اللاديمقراطية لأنظمة حكمٍ سياسية تقع الآراء المخالفة وتُحظر منظمات المجتمع المدني والتجمّعات العامّة. وغالبًا ما تُوطّر المجموعات النسائية نفسها باعتبارها مشاريع خيرية أو مجتمعية، لبقاوي التدخل الحكومي. ومن الردود الأخرى، سعي اللجوء إلى الفضاءات الإلكترونية لتشارك المعلومات والتعبئة.

من الأنماط الشائعة إزاحة ناشطات وناشطي حقوق المرأة جانبًا من قِبَل حركاتٍ أكثر اتساعًا. ولم يُؤدِّ إشراكُ الشابات في الانتفاضات والثورات، بالضرورة، إلى إدراج مطالبهنّ في الساحات السياسية ما بعد المرحلة الانتقالية. ففي إقليم كردستان العراق، غالبًا ما تُرغمُ الشابات على الاختيار بين الإعلان عن شواغل جنسهنّ بين المجموعات النسوية السائدة (التي لا تتعامل مع خصوصية موقعهنّ باعتبارهنّ كرتيات) وبين التخلّي عن مثل هذه الشواغل لكي يُشركن في نضالاتٍ للتحزّر الوطني ذات مركزية ذكورية).<sup>47</sup> وكان ترحيلُ المطالب النسوية سمةً من عمل الشابات الناشط في الانتفاضات الأخيرة. وفي حين جمعت الاحتجاجاتُ الشبان والشابات معًا في إبداء تضامنهم مع نضالات النساء، لا يزال ممكنًا تهميشُ الشابات في حركاتٍ اجتماعية يسيطر عليها الذكور؛ وقد عانت كثيراتٌ منهنّ الإساءة في أثناء التظاهرات.

### من الحركة النسوية إلى العدالة الاجتماعية

كانت تعبئةُ الشابات السياسية والاجتماعية سمةً ملحوظةً جدًّا للانتفاضات الشعبية الأخيرة عبر المنطقة. ولم تشارك الشاباتُ في هذه الاحتجاجات فحسب، بل أخذت كثيراتٌ منهنّ أيضًا زمام المبادرة في تنظيمها. وقد ركّزت الحملاتُ والنشاطات بالدرجة الأولى على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، متتولةً قضايا متنوّعة مثل الحقوق القانونية (إدخال إصلاحاتٍ على قانون الأحوال الشخصية، وقانوني العقوبات والعمل)، والتمثيل السياسي، والعنف والتحرش الجنسانيين. وبما أن أوجه الظلم الجنسانية ترتبط على نحو وثيق بأشكالٍ أوسع من عدم المساواة والظلم، فلا عجب أن تُعالج القضايا الجنسانية والعامّة معًا في معظمها تعبئة النساء. وكانت هذه هي الحال على وجه الخصوص بين الشابات المشاركات في الانتفاضات اللواتي استخدمن زخمَ الاحتجاجات والتحوّلات، ومناخَ التشكيك في السلطة، لترويج عدالة النوع الاجتماعي باعتبارها عنصرًا أساسيًا من عناصر العدالة الاجتماعية الأوسع. شوهد ذلك، على سبيل المثال، في تجمّع يوم المرأة العالمي في ميدان التحرير عام 2011، حيث انضمت المصرياتُ بعضهنّ إلى بعض لضمّان أن تُشكّل قضايا حقوق المرأة مطالبَ أساسيةً ضمن القضايا الأوسع المنادى بها، مثل العدالة الاقتصادية، وحرية التعبير، وحقوق العمال.

تتصدى بعض أقوى عمليات تعبئة الحركة النسوية للعنف الجنساني وتُشجّب العنف البيئيّ الأوسع الذي يُدغمه. على سبيل المثال، طالبت مبادرةٌ نسويةٌ فلسطينية، هي لجنة مقاومة قتل النساء، باستخدام مصطلح «قتل النساء» لمضادة تشريع مثل هذه الجرائم وتبريرها، وللردّ على استخدام السلطات الإسرائيلية مصطلح جرائم الشرف لتشجيع فكرة أن مثل هذا العنف نابع من الثقافة الفلسطينية والعربية.

فاعليةُ النساء في البلدان العربية متنوّعة وتمتدّ عبر طيف السياسة التقليدية القائمة على الأحزاب إلى ممارسة الضغط التأليبي، والفاعلية غير الرسمية، والمبادرات الثقافية البديلة. وتاريخيًا، تتكوّن حركاتُ النساء عبر البلدان العربية من فروع مختلفة هي: نسويةٌ متحررة، وإصلاحية، ومناهضة للإمبريالية، ووطنية، وماركسية، وإسلامية، وإسلاموية. وفي بيئةٍ حيثُ قسمٌ كبير من السكان حساسٌ تجاه مشاريع سياسية ذات توجهٍ

### الإطار 3.4 الحركة النسوية الإسلامية عبر الحدود: حركة مساواة

«مساواة» حركة عالمية للمساواة والعدل داخل الأسرة المسلمة؛ أطلقت في شباط/فبراير 2009 إبان اجتماع عالمي في كوالالمبور، ماليزيا، وبدأتها الحركة النسوية الماليزية «أخوات في الإسلام». وكانت الحركة رداً عابراً للحدود على مشكلة عابرة للحدود أيضاً هي استخدام الإسلام لمقاومة مطالب المرأة بالمساواة. وتتكون «مساواة» من منظمات غير حكومية، ومن نساء ورجال ناشطين، وعلماء، وممارسين قانونيين، ورأسمي سياسات في جميع أنحاء العالم. وتقارب المساواة بين الجنسين في الأسرة المسلمة على ثلاثة محاور: بناء المعرفة، وبناء القدرة، والمناصرة الدولية.

مع تركيز على تفسيرات تقدمية ونسوية للنصوص الإسلامية بغية مجابهة التفسيرات الذكورية المحور للمعتقدات الدينية الإسلامية، تُبرز حركة «مساواة» جهود النساء لاستعادة حقن في صوغ التفسيرات والمعايير والقوانين الدينية التي تؤثر في حياتهن. وتتطلق هذه الحركة من المقدمّة المنطقية بأن المساواة مبدأ تأسيسي في الإسلام؛ لذا فإن المساواة بين الجنسين تتسجم مع الإسلام، لا أن تتعارض معه. وترفض الحركة أوجه الفهم الذيني المطلق، وتنتقد كلاً من طريقة استخدام الإسلام باعتباره إيديولوجية سياسية، والتمييز ضد النساء وانتهاك الحريات الجوهرية التي غالباً ما تتبع من ذلك. وينتقد نهجها أيضاً مفاهيم عن النسوية - مستوردة

بالضرورة - ذات تحيزٍ غربيٍّ أو مضادٍ للدين. أنتجت حركة «مساواة» وثيقة عمل، «الإطار للعمل»، تدعو إلى مبادرات مبنية على مصادر إسلامية، وحقوق الإنسان الدولية، والقوانين الوطنية، والضمانات الدستورية، والوقائع المعاشة للنساء والرجال؛ وتتادي بإصلاحات في القانون والممارسة. ويعرض الإطار إمكانية أن تتسجم هذه النهج المتنوعة معاً، وأن تختار الناشطات كيفية التوكيد عليها في مناصرتهم، وفقاً لاحتياجات وظروف محددة. وقد تبنت هذا الإطار حركات نسوية مسلمة في جميع أنحاء العالم، بما فيها الموجودة في بلدان عربية، واسترشدت به استراتيجياتها للتغيير؛ وكان أداة مهمة في مواجهة الهيمنة المتصاعدة لتفسيرات الإسلام المحافظة واستخدام تلك التفسيرات في السياسة.

يكون عبور الحدود الوطنية جوهر حركة «مساواة». فجمعُ المسلمات معاً عبر الحدود الجغرافية مهم في بناء التضامن، وتدرك النساء في جميع أنحاء العالم أنهن لا يعملن في عزلة وإنما يخضن معارك متماثلة. وتمثل روابط حركة «مساواة» العابرة للحدود قناة مهمة للناشطات في تشارك المعلومات والاستراتيجية. وقد أنشأت الحركة مجموعة متجانسة لمناصرت شابات، باسم «تجمع الشابات»، تضم نحو 30 امرأة مسلمة دون سن 35 يعملن على قضايا بين الشابات المسلمات ومبنية على إطار حركة «مساواة».

المصدر: فريق التقرير.

### وعى سياسي جديد يتعالى على الانقسامات

(شباط) في المغرب، وعلى أوجه التعبئة المركزة على مدونة الأسرة المغربية التي توقفت على الجدل بين المساواة والتكامل بين الجنسين، تمثل حالات لم تخترق فيها النسوية الصورة الاجتماعية لجيل جديد من الناشطين فحسب، ولكن أيضاً ليست فيها كثرة من الشابات المتحمسات من أجل المساواة معاديات للإسلاميين أو مناهضات للدين.<sup>49</sup> وفقاً للعديد من المشاركين في التظاهرات المؤيدة للمساواة، فإن هذا الجيل الجديد لديه قاعدة أوسع من ذلك بكثير، وهو على استعداد للدفاع عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، بغض النظر عن وجهات النظر الدينية والسياسية المختلفة لأعضائه.

وتبرز أبحاث عن حقوق المرأة في مصر أن مبادرات مختلفة جذبت معاً ناشطين شباباً وكهولاً من خلفيات متنوعة وتشمل نهجاً مختلفة، من حقوق الإنسان إلى النسوية الإسلامية.<sup>50</sup> ميزة أخرى للحركات النسوية العربية المعاصرة استعدادها لطرح موضوعات جديدة ويحتمل أن تكون حساسة مثل معايير الجنسين، والخيارات الجنسية، وسياسة الجسد. سابقاً، لم تكن هناك إلا قلة من المفكرات المعروفات مثل نوال السعداوي وفاطمة المريني مستعدات لمعالجة مثل هذه القضايا، التي شعر معظم الناشطين أنها خارج النطاق الاجتماعي والديني والثقافي المقبول. لكن مع موضوعات مثل التحرش الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وقتل النساء سُتهدف الآن علناً في حملات نسوية حديثة العهد، صارت مجموعة ناشئة من نشطاء حقوق المرأة، الشباب والحضريين والمتعلمين، يتصدون لهذه القضايا على نحو مباشر.

كانت مشاركة الشابات الضخمة إلى جانب الرجال في التظاهرات التي تخللتها مواجهات بدنية مع قوات الأمن، مثيرة ومغزرة للوعي في المنطقة. وألهمت مثل هذه المشاركة في أشكال احتجاج وتضامن جديدة بروز صورة سياسية جديدة يعترف فيها الجمهور الأوسع، بالإضافة إلى النساء أنفسهن، بكون الشابات عوامل مهمة للتغيير. وتأثرت التصورات العامة بشكل كبير في حالات مثلت فيها مشاركة النساء في الاحتجاجات تحولاً مثيراً في سلوكهن المعتاد.<sup>48</sup> وقد نُظمت مبادرات نسوية عدة، برزت في أعقاب انتفاضات عام 2011، على مبادئ الديمقراطية التشاركية، ما أدى إلى نشوء هيئات شعبية تنسج بهزمية وبيروقراطية أقل. وتُعيد هذه المبادرات تسييس مشهد حقوق المرأة وعدالتها الاجتماعية الذي تُسيطر عليه المنظمات غير الحكومية.

ساعدت مشاركة النساء النشطة في الانتفاضات على تآكل الانقسامات داخل الحركة النسائية وبناء تحالفات جديدة في المشهد الأوسع للعمل النشط. وغالباً ما تميزت تعبئة النساء في مظاهرات الشوارع، والتجمعات غير الرسمية، وعبر الإنترنت، بإطار شامل من الكرامة يتعالى على الانقسامات بين المواقف الدينية والسياسية. وقد جرى تبني هذه السمة وإدخالها في العديد من المجموعات المركزة على النوع الاجتماعي التي أنشئت منذ الانتفاضات، مثل 'حركة بصمة' في القاهرة (الإطار 4.4).

يؤكد بحث جديد أن تيارات سياسية مختلفة بدأت تتجمع تحت راية حقوق المرأة. والأبحاث التي أجريت على حركة 20 فبراير

## الإطار 4.4 فضاء جامع: «حركة بَصْمَة» في مصر

حركة «بَصْمَة» منظمة اجتماعية تطوعية أنشأتها مجموعة من الشابات والشبان في القاهرة في تموز/يوليو 2012 لمواجهة العديد من القضايا الاجتماعية في مصر، من الأمية إلى محنة أطفال الشوارع؛ وقد أنشئت في ظروف مصر ما بعد الثورة. فإبان الثورة، وعى شباب كثر الظروف القمعية التي عاناها المصريون، وبخاصة النساء؛ وضخ هذا الوعي أصوات النساء اللواتي نادين بالعدالة الاجتماعية ورفضن قبول عدم المساواة بين الجنسين. وكانت هذه الأصوات حاسمة لأنها كسرت الافتراض الصامت بأن التحرش الجنسي عنصر مقبول في المجتمع المصري. مع ذلك، وبعد مرور سنة على بدء الثورة المصرية، كان كثر من الشبان ما زالوا يكافحون جاهدين للعثور على وسيلة لإسراع أصواتهم. وقد سعت حركة بَصْمَة إلى إيجاد فضاء آمن غير مقسم بتصديعات سياسية، يستطيع فيه أشخاص من خلفيات مختلفة أن يعملوا جنباً إلى جنب لتحسين المجتمع. إزاء هذه الخلفية، نما أول مشروع للحركة بشأن التحرش الجنسي. فبعد أن شهدت مؤسسات المشروع تزايداً في القمع والعنف بحق المرأة إبان الاضطرابات، أطلق المشروع إيماناً منه بالعدالة والسلامة للجميع. ويستند المشروع إلى مبدئين جوهريين: عدم العنف وقوة الحوار؛ كما يرفض تماماً استخدام العنف البدني أو اللفظي لمحاربة التحرش، مؤمناً بأن السبيل الوحيد لإنهاء التحرش - وهو ظاهرة عنف بحد ذاته - اتباع

المصدر: فريق التقرير مع مدخلات من نهال سعد زغلول، المؤسسة المشاركة ل«بَصْمَة».

هذه البلدان؛ حيث تؤدي الحرب إلى معاناة مباشرة للعنف والنزوح بين الشابات لا تتعرض لها نظيراتها العائشات في سلام نسبي. فنباء كثرات في دول الخليج، مثلاً، يشغلن حيزاً معقداً بالنظر إلى النوع الاجتماعي حيث الثراء والامتياز الاقتصادي، على الأقل بين المواطنين لا بين العاملات الوافدات، يواجهن قوانين وقيوداً اجتماعية صارمة. وهؤلاء النساء غير محتاجات وربما لن يشهدن إطلاقاً عنف الحرب؛ لكنهن، مع ذلك، يعشن من دون حرية حركة أو تعبير أو ارتباط أولية؛ وربما لهن سبل قليلة لتحدي العنف في المنزل.

وقد يدفع النضال ضد الاستبداد نشاط المرأة الفاعل نحو شبكة الإنترنت بشكل أكثر عمقاً، في حين قد تكون للنساء في أماكن أخرى من العالم فرص أكبر للعمل من دون الاتصال بالإنترنت. ويتباين نشاط الشابات الفاعل وفقاً لشكل الانتفاضة الشعبية أو الثورة المعينة في البلدان العربية؛ وينبغي لهذا التنوع في المعاناة عبر البلدان أن يُعترف به. فعدم الاعتراف به سيكون لصالح الجهل بالجذور المعقدة لصراع الشابات من أجل حقوقهن، وأشكال ذلك الصراع ونتائجه.

إن الاختلافات كبيرة في اختبارات الشابات في كل بلد عربي، خصوصاً بين المناطق الريفية والحضرية. ومع أن ما من جماعة في المجتمع محصنة ضد العنف القائم على نوع الجنس، يرتبط العنف غالباً مع أوجه قصور واتجاهات اجتماعية وهيكلية أخرى نحو التهميش. وبين الشابات في مناطق ريفية فقيرة، يُرجح أن يُضاعف الافتقار إلى وسائل منع الحمل بانعدام إمكان الحصول على إجهاض آمن لإنهاء حمل غير مرغوب فيه؛ وفي المغايرة، لدى النساء في المدن مجموعة أكبر من الخيارات. وتُسهم الأوضاع

## 4.4 إزالة العقبات الثقافية والاقتصادية لتحقيق المساواة للمرأة

توجد جوانب مشتركة عديدة بين تجارب الشابات في البلدان العربية، لكنها تتأثر كثيراً بخصوصيات مختلفة في الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية عبر البلدان. على سبيل المثال، ترتبط محنة الشابات في سورية والعراق وفلسطين على نحو معقد بالنزاعات في

الاقتصادية داخل المناطق الريفية أيضًا في انتشار أكبر لزيجات الأطفال والعنف القائم على نوع الجنس، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

مع ذلك، يمكن أن تفرص وضعية الهجرة والعرق العقبات التي تواجهها النساء داخل المدن. فبالنظر إلى حالة الهجرة وعقد العمل، لا يوجد أمام العاملة المنزلية الوافدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي مجال كبير لتحدي الهياكل المتخفية التي تؤثر في حياتها. في غضون ذلك، يمكن لشابات متعلّقات، غير مهاجرات، حضرات في السكن في المدينة، منتميات إلى طبقة متوسطة إيجاد مجال أكبر لتحدي المعايير والهياكل القمعية؛ سواء بالانضمام إلى منظمة تتعامل مع الموضوعات المحظورة، أو من خلال خيارات يومية عن ترتيبات عيش غير تقليدية.

في حين أنّ الثقافة والدين غالبًا ما يكونان محور المناقشات بشأن المرأة في البلدان العربية، يغلب أن تهمل تأثيرات الاقتصاد السياسي. فمفاهيم الثقافة ووصمة العار والمحرمات موجودة في حياة الشابات، لكن هذه المفاهيم جزء واحد من الصورة، وليست القوة الدافعة في عدم المساواة. والمفاوضات التي تشارك فيها الشابات إزاء الزواج ووجهات نظر أفراد عائلاتهن المباشرين، على سبيل المثال، ترتبط على نحو وثيق بديناميات متغيرة وضرورة اقتصادية. وللنساء الساعات إلى دخول سوق العمل، تكون واقعات سوق العمل وفرضها حاسمة مثل أي عقوبة ثقافية لعمل المرأة خارج المنزل.

ترتبط المشاكل التي تواجه الشابات في البلدان العربية بالنموذج الاقتصادي المتحرر المحدث المهيم على مدى العقود الثلاثة الماضية الذي فشل في إنتاج وظائف أو سبل عيش كريم للعديد من الشباب. في الواقع، لدى التحديات التي تواجه الشابات في البلدان العربية أوجه شبه كثيرة مع تلك التي تواجه النساء اللواتي يعشن في مناطق أخرى من الجنوب العالمي ويعيش بعضهن في شمال الكرة الأرضية. وتتشابك الثقافة مع الاقتصاد السياسي؛ حيث تدعو الثقافة إلى تعليم عام وتغييرات في المواقف والإصلاح الديني، يتطلب الاقتصاد السياسي تغييراً هيكلياً لن يكون ممكناً للنساء من دونه تحقيق أوجه تقدم مستدامة.

لربما تُوصف الشابات في البلدان العربية بأي شيء إلا بكونهن ضحايا غير فاعلات. فالمرأة في هذه البلدان، كما في العديد من المواقع الأخرى، تعاني بسبب اللااستقرار، والصراع، والعنف القائم على نوع الجنس، والإقصاء، والتمييز في العمل والتعليم؛ وهي مشاكل لا يجوز التقليل من شأنها. مع ذلك، ورغم هذا الوضع، وكره فعل عليه، فإن الشابات يعيدن كل البعد عن كونهن ضحايا طرف من الظروف. وخلافاً لتصوير المرأة في البلدان العربية في الاتجاه السائد لوسائل الإعلام العالمية - التي تُصوّر هذه المرأة بأنها خاملة، ومظلومة، ولا صوت لها - فإن هؤلاء النساء يتفاوضن مع أنظمة السلطة ويتحدّينها بطرق متنوعة وخلاقة وتحويلية.

- 1 IRIN 2009.
- 2 البحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، وسورية، والصومال (الدستور المؤقت)، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، تمنح صراحة المساواة بين الجنسين في دساتيرها بطريقة ما (رغم أن ليس كل هذه البلدان تحدّد التمييز بين الجنسين وتظهره صراحة). دساتير أخرى - الأردن، والإمارات، والكويت، ولبنان، وليبيا (الإعلان الدستوري الانتقالي)، واليمن - إقاً تقدّم التزامات عامة بالمساواة تحذف إشارات صريحة إلى الجنس أو النوع الاجتماعي، وإما تُورد جملاً غامضة عن مساواة النساء.
- 3 الأردن وتونس وحدهما يُوقران حماية خاصة من العنف الأسري، فيما لا يعترف أيّ من البلدان العربية صراحة بأن الاغتصاب الزوجي جريمة. في السعودية، لا يوجد قانون عقوبات مكتوب؛ بل يُبنى النهج القانوني على الشريعة المفتوحة على تفسيرات متنوّعة وفقاً لقضاة أفراد. وفي السودان، يُتيح قانون العقوبات المستند إلى الشريعة تمييزاً ضدّ النساء في العديد من السياقات.
- 4 عبّر الزواج من مواطنات كما في الإمارات، والأردن، والبحرين، وتونس (لا ينطبق إلّا على الأزواج غير المسلمين)، والسعودية، والسودان، وعمان، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب واليمن. في قطر، يمنح قانون الجنسية القطري (رقم 38 لسنة 2005) الأزواج الأجانب حقّ التقدّم للحصول على الجنسية القطرية، لكنّ ذلك يخضع لقيود واسعة. الإمارات، والأردن، والبحرين، والسودان، وسورية، وعمان لا تسمح بانتقال المواطنة من الأمهات إلى أولادهنّ. وفي سنة 2012، أصدر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة مرسوماً لمرة واحدة يمنح الجنسية إلى 1117 طفلاً لإماراتيات متزوجات من أجانب. وفي قطر، يمنح قانون الجنسية القطرية أبناء غير المواطنين الحقّ في السعي إلى الحصول على جنسية قطرية، لكنّ ذلك يخضع لقيود كثيرة. وفي مصر، لا يستطيع أبناء أمهات مصرية وآباء فلسطينيين أن يحصلوا على الجنسية، ولا يزال القانون يمنعهم من الانضمام إلى الجيش والشرطة أو تسلّم مناصب حكومية.
- 5 هذا هو الحال في الأردن، والبحرين، وتونس والجزائر، والسودان (غير المتزوجين وحدهم)، وسورية، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب.
- 6 من الناحية القانونية، تتمكّن النساء في 13 بلداً عربياً فقط من السفر بحرية دون إذن زوج أو وصيّ: الإمارات، والأردن، والبحرين (ينصّ الدستور على ذلك بوضوح)، وتونس، والجزائر، وسورية، والعراق، وعمان، وفلسطين، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب.
- 7 (2004) Moghadam، ص. 147. قوانين الأحوال الشخصية مصدر أساسي لسلطات النظام الأبوي المحافظ ويُنظر إليها باعتبارها ساحة قانونية للمحافظة على المعايير الدينية أو الثقافية. ويرجع ذلك جزئياً إلى أصل قانون الأحوال الشخصية باعتباره موقفاً للنضال من أجل التحرر الوطني من الاستعمار الأوروبي.
- 8 IPU 2014a.
- 9 IPU 2014a.
- 10 IPU 2014a.
- 11 فُصل منهاج عمل بيجين خلال المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي نظّمته الأمم المتحدة في العاصمة الصينية في أيلول/سبتمبر 1995 لتقديم أهداف المساواة والتنمية والسلام. ويدعم المنهاج التنوّع في تعبيرات النساء، والاعتراف بأنّ النساء، رغم التقدّم، ما زلنّ يعانين عقبات أمام تحقيق المساواة مع الرجال؛ وأنّ الفقر الذي يعانيه كثيرٌ من النساء والأطفال، على وجه الخصوص، يُعيق إحراز مزيدٍ من التقدّم.
- 12 Al-Nadawi 2010 (Arabic); Jameel Rashid 2006 (Arabic); Mekki Hamadi 2010 (Arabic); Richter-Devroe 2008.
- 13 UN 2013a.
- 14 World Bank 2015b.
- 15 World Bank 2015b.
- 16 Ridge 2010.
- 17 Lewis and Lockheed 2007.
- 18 صاغت ديانا بيرس المصطلح سنة 1978 إبان بحوثها في الولايات المتحدة. وأصبح تعبيراً شائعاً منذ ذلك الوقت ويُستخدم بالإشارة إلى موقف النساء الاقتصادي على نطاق عالمي.
- 19 Moghadam 2009.
- 20 Mansur, Shteiwi, and Murad 2010.
- 21 (CAWTAR 2015 (Arabic).
- 22 Amnesty International 2014.
- 23 UNICEF 2013c, p. 20; 37.
- 24 Mansur, Shteiwi, and Murad 2010.
- 25 Kandiyoti 1988.
- 26 على الرغم من التصوير الشائع للـ "أسرة العربية"، فإنّ الوقائع تتسم بمزيد من الفروق الدقيقة، وتشوبها عناصرٌ مثل الطبقة، والإثنية، والإقامة في الريف أو الحضر، وطبيعة الدولة.
- 27 Moghadam 2004.
- 28 UN-ESCWA 2013a; Moghadam 2004; De Bel-Air 2012.
- 29 Obermeyer 2000; Singerman 2007.
- 30 Carmichael 2011.
- 31 Roudi-Fahimi and Ibrahim 2013; World Vision 2013.
- 32 /See <http://www.hrea.org/programs/gender-equality-and-womens-empowerment/moudawana>
- 33 SIGI 2014.

.Roudi-Fahimi and El Feki 2011	34
.Roudi-Fahimi and others 2012	35
.UN 2014	36
.Roudi-Fahimi and others 2012	37
التنقل والنزوح المرتبطان بالنزاعات في العديد من البلدان العربية اليوم أحد عوامل الخطر للأخماج/الغداوى المتنقلة عبر ممارسة الجنس.	38
.UNFPA 2013a	39
غير قانوني إلا لإنقاذ حياة المرأة: في الإمارات، وجيبوتي، وسورية، والصومال، والعراق، وعمان، وفلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، وموريتانيا، واليمن. في بعض هذه البلدان، يُسمح بذلك صراحة في القانون، في حين أن السماح في بلدان أخرى ضمني من خلال المبادئ القانونية العامة.	40
.Center for Reproductive Rights 2007; UN 2013b	41
.WHO 2011c	42
.Dabash and Roudi-Fahimi 2008, p. 7	43
.Moghadam 2004	44
.Shalhoub-Kevorkian 2012	45
.Jad 2003, 2007	46
.Al-Ali and Pratt 2011	47
.AWID 2013	48
.Salime 2012	49
.Amar 2011; Singerman 2013	50